

الولايات المتحدة على شفا ركود اقتصادي تاريخي

أكثر من 26 مليون شخص قدموا طلبات للحصول على إعانة بطالة



مستقبل اقتصادي غامض

مليون برميل، وفقا لإدارة المعلومات، وذلك مقارنة مع زيادة 2.5 مليون برميل توقعها المحللون.

بحسب الإدارة وتراجعت مخزونات البنزين الأمريكية بنحو 3.7 مليون برميل على مدار الأسبوع إلى حوالي 259.6

وارتفعت مخزونات الخام بنقطة التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما بنحو 3.6 مليون برميل في أحدث أسبوع،

المثيرة بشكل خاص بتوقف الاقتصاد، مثل النقل الجوي، عدة سنوات. ويعود آخر أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الربع الرابع من عام 2008، عندما انخفض بنسبة 8.4 في المئة. وبعد عام ونصف العام من الركود، عاد النمو في أواخر عام 2009.

وتحوم الضبابية والغموض على المستقبل الاقتصادي حيث تنتظر الأسواق بلهفة ما سيصدره مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في نهاية جلسة لجنة النقد، من توقعات للاقتصاد العالمي الأول.

التراجع الحالي لإجمالي الناتج المحلي هو الأكبر منذ الربع الأخير من 2008 حين كانت الولايات المتحدة تعيش ذروة الأزمة المالية

وقال كبير خبراء الاقتصاد لدى مجموعة "جي بي مورغان" مايكل فيرولي "اعتقد أنهم سيقولون إن الاقتصاد يتدهور بسرعة فائقة والافاق غير واضحة بتاتا".

ويخشى ألا يغامر أعضاء لجنة النقد "باتخاذ موقف حازم من التوقعات الاقتصادية، التي تتوقف بشكل ما على عناصر الصحة العامة الخارجة عن سيطرتهم".

ولن يتطرق البنك المركزي الأمريكي، الذي تجتمع لجنته النقدية كل ستة أسابيع، إلى أسعار الفائدة هذه المرة. وكان قد خفضها إلى الصفر في منتصف مارس، أمام انتشار فيروس كورونا في البلاد، وهو إجراء لم يتخذه منذ الركود الأخير في عام 2009.

كما أطلق الاحتياطي الفيدرالي سلسلة من التدابير، سواء كانت أدوات معتمدة أو مبتكرة، لطماننة الأسواق وإعطاء نفحة جديدة للشركات والأسر.

وارتفعت مخزونات الخام بالولايات المتحدة دون التوقع، في حين انخفضت مخزونات البنزين، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأربعاء. وزاد مخزون الخام 9 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 24 أبريل إلى 527.6 مليون برميل، في حين توقع المحللون زيادة قدرها 10.6 مليون برميل.

تجمع الأوساط والمؤشرات الاقتصادية على أن الولايات المتحدة على شفا أكبر ركود اقتصادي تاريخي نظرا إلى سرعة انهيار القطاعات الاقتصادية بفعل إجراءات الحجر الصحي التي بلغت حد الإغلاق شبه التام للبلاد، وارتفاع مخزونات النفط الخام جراء قلة الطلب في خضم شلل مواز أصاب القطاعات المنتجة وتهاوي الاستثمارات.

واشنطن - ظهرت بوضوح مظاهر انكماش غير مسبوق للاقتصاد الأمريكي وتسجيل تراجع كبير في نسبة النمو، ما يطرح تساؤلات حول تداعيات هذا الانهيار المتوسطة وبعيدة الأمد نظرا إلى إجماع الخبراء والتقارير على أن العواقب ستمتد آثارها لسنوات.

وأكدت تحاليل وتقارير أن الولايات المتحدة ستشهد خلال العام 2020 ركودا تاريخيا ناجما عن تأثير فيروس كورونا المستجد، بعد عشر سنوات من النمو المستمر غذتها بيانات رسمية عن انكماش حاد وتراجع الناتج المحلي الإجمالي.

وسجلت البلاد تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي بفعل تهاوي النشاط الاقتصادي في الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس، حيث شهدا تقديم الملايين من الأمريكيين طلبات للحصول على إعانة البطالة.

وخلال خمسة أسابيع، قدم أكثر من 26 مليون شخص طلبات للحصول على إعانة بطالة، وهو أمر غير مسبوق في الولايات المتحدة.

وعززت قراءة وزارة التجارة للناتج الإجمالي في الربع الأول الأربعة تدبؤات المحللين بأن الاقتصاد غارق بالفعل في ركود عميق.

كيفن هاسيت

هذا التراجع ليس سوى نزر يسير من مشكلة أكبر



وهبط الناتج المحلي الإجمالي 4.8 في المئة على أساس سنوي في ربع السنة الماضية، متأثرا بتراجع حاد في إنفاق المستهلكين وخفض مخزونات الشركات. وهذه أسرع وتيرة انكماش للناتج الإجمالي منذ الربع الرابع من 2008.

ومن العوامل الرئيسية الأخرى لانكماش نزول استثمارات الشركات بشكل متزايد، وهو ما طغى ضمن عوامل أخرى على أنباء إيجابية من انخفاض

كورونا يدفع بوينغ إلى تخفيض العمالة

19 - تؤثر على كل جانب من جوانب عملنا بما في ذلك طلب عملاء الخطوط الجوية واستمرارية الإنتاج واستقرار سلسلة التوريد".

وأضاف "ينصب تركيزنا الأساسي على صحة وسلامة الناس والمجتمع بينما نتخذ إجراءات صارمة للتغلب على هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة والتكيف مع السوق المتغيرة".

وأشار إلى أن بوينغ ستحتاج للقيام "بتخفيضات أكبر في القطاعات الأكثر اكتشافا على أوضاع عملائنا التجاريين أكثر من 15 في المئة على مستوى الطائرات التجارية وأنشطة الخدمات فضلا عن عمليات شركتنا".

وتوظف بوينغ نحو 160 ألفا في أنحاء العالم.

مليار دولار. وعكست الخسارة تكاليف إنتاج غير طبيعية مرتبطة بالتعليق المؤقت لعمليات التصنيع في بيوت سواند بسبب كوفيد - 19 وبسبب تعليق إنتاج ماكس 737 التي توقفت عن التحليق بعد حادثتي تحطم.

وقالت بوينغ إن أزمة البواب أضرت بالطلب على طائرات وخدمات جديدة، حيث أخرجت شركات الطيران شراء الطائرات وتأجلت مواعيد التسليم والصيانة الاختيارية.

وأضافت أنها ستخفض إنتاج طائرات 787 من 14 إلى 10 شهريا في عام 2020 وتدرجيا إلى سبع شهريا بحلول عام 2022.

كما ستخفض إنتاج طائرات 777 وستخفض أهدافها لطرانز ماكس 737. وقال كالهون في بيان "جائحة كوفيد

واشنطن - أعلنت شركة بوينغ الأربعاء عن إجراءات شاملة لخفض التكاليف في أعقاب الضربة التي لحقت بها من جراء جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقال ديفيد كالهون الرئيس التنفيذي لشركة الطيران الأمريكية العملاقة في رسالة إلى الموظفين توافقت مع بيان الأربعاء، إن "الشركة تخطط لخفض عدد العاملين لديها بنسبة 10 في المئة من خلال مزيج من عمليات التسريح الطوعية وغير الطوعية.

وسجلت الشركة خسائر فصلية من 641 مليون دولار مقارنة بأرباح قدرها 2.1 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. فيما تراجعت الإيرادات بنحو 26.2 في المئة إلى 16.9

صناعة النسيج المغربية تنتظر خطة إنقاذ حكومية

جانب إعفاء ضريبي كلى للقطاع بصفته قطاعا متضررا بنسبة 100 في المئة. وشهدت على أهمية إدماج نشاطات الاقتصاد الموازي في هذا القطاع وتنظيمه لمواكبة تغيرات الأسواق العالمية والتحويلات في عادات الاستهلاك التي تؤثر على أنماط اقتناء الشركات الدولية.

وكشفت المندوبية السامية للتخطيط في بحث تقني، أن صناعات النسيج والألبسة من بين أكثر القطاعات تضررا من الأزمة الحالية بنسبة 76 في المئة، وأن الأزمة الراهنة ستكون لها تداعيات قاسية على فرص العمل في القطاع.

مطالب بتقديم قروض بلا فوائد ومعالجة الإشكاليات القانونية والتشريعية المعرقلة لعمل الآلاف من الشركات

وأشار إلى أن نسبة 27 في المئة من الشركات اضطرت إلى تخفيض العمالة بشكل مؤقت أو دائم. ورغم التحديات الذي تواجهها بفعل تداعيات كورونا، انخرطت شركات النسيج والملابس المغربية في الجهود المحلي والدولي لمكافحة انتشار فيروس كورونا. وذكر تقرير لجموعة "أكسفورد بيزنس" أن القطاع بدأ بتوجيه نشاطه منذ بداية أبريل الجاري نحو تصنيع الأقنعة، وأنه يستهدف بلوغ قدرة إنتاجية تصل إلى 4 ملايين وحدة يوميا بنهاية الشهر الجاري، مطابقة للشروط والمواصفات الصحية والوقائية العالمية.

وأكدت الحكومة المغربية مؤخرا عزمها على توفير الدعم لقطاع صناعات النسيج والألبسة، والبحث عن الحلول الضرورية خلال هذه الفترة العصيبة التي يمر بها العالم.

وتطالب جمعية الشركات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة بضرورة تقديم قروض ميسرة بلا فوائد لمدة 5 سنوات من أجل مساعدة الشركات التي تمر بأوضاع صعبة لتجاوز الأزمة.

وتتسدد على ضرورة شمول جميع الشركات بطلب القروض الميسرة سواء كانت منظمة أو غير منظمة في الاقتصاد المهيكل (الرسمي).

وطالبت الجمعية لجنة اليقظة الاقتصادية الإسراع في معالجة الإشكالات القانونية والتشريعية غير الملائمة التي تعرق عمل الآلاف من الشركات المتوسطة والصغيرة، وإدماجها في القطاع المهيكل.

كما تطالب بمراجعة قواعد ورسوم الاستيراد والتصدير بالنسبة إلى المواد الأولية التي تدخل في صناعات المنتج المحلي سواء المواد الأولية أو المصنعة بشكل جزئي.

وأكد العاملون في قطاع النسيج والألبسة الجاهزة، الذي يضم أكثر من 1600 شركة، على أن القطاع يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتدفق الهائل للواردات التي تخل بشروط المنافسة العادلة.

ودعت جمعية الشركات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة، لجنة اليقظة الاقتصادية إلى اتخاذ قرارات جريئة من أجل دعم علامة "صنع في المغرب" ودعم القدرة التنافسية للمنتج المحلي في وجه المنتجات الأجنبية المنافسة. وطالبت باعتماد سياسة حمائية قوية لصناعة النسيج والألبسة المحلية، إلى

الأخرى بسبب إغلاق المتاجر، الأمر الذي أدى إلى خفض أو إلغاء الطلبات. وأوضح وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، أن القطاع يتوفر على فاعلين من ذوي الخبرة والتجربة، ومهنيين مصيرين على تنمية القطاع.

وأشار إلى أن المغرب تمكن من تنمية قطاع نسيج ليصل إلى مستويات عالمية متقدمة من خلال إدماج متدرج انطلاقا من الغزل حتى المنتج النهائي، إضافة إلى ارتفاع المنتجات على مستوى الجودة.

من 300 مصنع وورشة في قطاع النسيج والألبسة تتعامل مع شركات عالمية كبيرة، تعاني هي أيضا من صعوبات بسبب ركود الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن بسبب عدم اهتمام الزبائن بشراء الملابس في ظل الحجر المنزلي.

وأكد رئيس الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة، محمد بويوج، أن مهنيي القطاع يدركون أن هذه الأزمة العالمية سوف تؤثر على نشاطهم بشكل كبير جدا.

وقال إن شركات الأزياء الدولية التي تتعامل معها المصانع المغربية تأثرت هي

تكدت قطاع النسيج المغربي خسائر كبيرة جراء إجراءات الإغلاق والحجر الصحي وتقلص حركة المستهلكين، مما قوض أنشطة القطاعات التجارية في أكبر موسم تجاري مع اقتراب مناسبات الأعياد، مما دفع القطاع إلى طلب تدخل عاجل من الدولة لحماية القطاع.

حيث يساهم في توفير نحو 185 ألف وظيفة وبلغ رقم معاملاته في التصدير في عام 2018 نحو 38 مليار درهم (3.8 مليار دولار)، ويحتل المرتبة الثانية بين منتجات التصدير الصناعية بعد صناعة السيارات. وتحتضن مدينة طنجة شمال البلاد أكثر

محمد ماموني العلوي
صاحب مغربي

الرباط - تواجه صناعة وتجارة الملابس الجاهزة في المغرب صعوبات غير مسبقة بسبب طول فترة الحجر الصحي، وامتدادها إلى أكبر موسم تجاري مع اقتراب الأعياد. وقالت جمعية الشركات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة، إن تداعيات الأزمة ستكون لها آثار سلبية خطيرة على هذا القطاع وشركائه وفرص العمل، وأنها بدأت تتسبب في إغلاق عدد من الشركات والمصانع بفعل إفلاسها.

وبهدف مساعدة القطاع وإنقاذه من الإفلاس والانهيار شددت جمعية الشركات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة، على ضرورة تدخل الدولة من أجل تقادي المزيد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية في هذا القطاع وفي غيره من القطاعات.

وأكد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، حفيظ العلمي، إن المشاكل التي يعرفها العالم بسبب وباء فيروس كورونا ستكون لها آثار على كل القطاعات، وخاصة قطاع النسيج والألبسة. وأشار إلى أن القطاع يعتبر من النشاطات الحيوية بالغة الأهمية في الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل. ويشكل قطاع النسيج والألبسة إحدى دعائم الصناعة والاقتصاد المغربي،



الأحياء التجارية تسكنها الأشباح